Document: EB 2013/110/R.46
Agenda: 10(a)(i)
Date: 4 December 2013
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة رئيس الصندوق

التمويل التكميلي المقترح تقديمه إلى الجمهورية الغابونية من أجل مشروع التنمية الزراعية والريفية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Bernard M. Hien
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 88 95 16 95 237+
البريد الإلكتروني: b.hien@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10–12 ديسمبر/كانون الأول 2013

للموافقة

خريطة منطقة المشروع

الجمهورية الغابونية

مشروع التنمية الزراعية والريفية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض التكميلي المقترح تقديمه للجمهورية الغابونية من أجل مشروع التنمية الزراعية والريفية، كما هو وارد في الفقرة 30.

مذكرة رئيس الصندوق

التمويل التكميلي المقترح تقديمه إلى الجمهورية الغابونية من أجل مشروع التنمية الزراعية والريفية

أولا– السياق

1- خلال فترة الطفرة النفطية بين عامي 1975 و1990، استثمرت غابون في القطاع الزراعي من خلال تبني استراتيجية تفاعلية تركز على الإنتاج وتستند أساساً إلى الصناعات الزراعية والمحاصيل. وتراجعت الزراعة صغيرة النطاق بصورة تدريجية إلى مستوى زراعة الكفاف، مما أدى إلى شلل منظمات اجتماعية–اقتصادية في القرى وتحويل المجتمعات الريفية إلى مجتمعات سلبية تعتمد بصورة كاملة على السلطات العامة وعلى التحويلات النقدية من المدن.

2- وبهدف حل هذا الوضع، ولتنمية الإنتاج الزراعي وتنويع الأنشطة في المناطق الريفية، وبتاريخ 26 أكتوبر/تشرين الأول 2007، وقعت حكومة غابون والصندوق على اتفاقية لقرض ومنحة بما يعادل 000 800 3 و000 190 وحدة حقوق سحب خاصة على التوالي لتنفيذ مشروع التنمية الزراعية والريفية على مدى ست سنوات.

3- يشمل المشروع هدفين أساسيين وهما: (1) تنمية سلاسل قيم الكسافا والفول السوداني وموز الجنة، (2) بناء قدرات أصحاب المصلحة المتعددين في المشروع.

4- ويعد مشروع التنمية الزراعية والريفية حالياً المشروع الوحيد في البلاد الهادف إلى زيادة الدخل من الزراعة في المناطق الريفية، وبالتالي فإنه يلعب دوراً هاماً كمحفز على دعم التنمية الريفية المتكاملة في المناطق الريفية من البلاد.

ثانيا – وضع تنفيذ المشروع

5- سجل المشروع معدل صرف إجمالي قدره 61.58 بالمائة موزع على مصادر التمويل على الشكل التالي: قرض الصندوق (53.49 بالمائة)؛ منحة الصندوق (49.12 بالمائة)؛ الحكومة (69.72 بالمائة)؛ المستفيدون (187 بالمائة).

6- وأحرز هذا المشروع نتائج قابلة للقياس في مجال الإنتاج المحصولي ودعم المشروعات الصغرى. وقد تجاوز المشروع بكثير هدفه المبدئي المتمثل بـ 288 مشروعاً صغرياً من خلال دعم 468 منها حتى تاريخه، مما يمثل معدل إنجاز قدره 162.5 بالمائة من أهداف المشروع. وتم تأسيس ما مجموعه 40.4 هكتار من مشاتل الكسافا وهو ما يمثل إنجازاً يعادل 122.4 بالمائة من الأهداف الموضوعة. إضافة إلى ذلك، فقد تم حصاد 000 825 2 شتلة من شتلات الكسافا الصحية وتوزيعها، مما يمثل إنجازاً قدره 53.5 بالمائة.

7- كان تنفيذ أنشطة إضفاء الطابع التجاري نقطة ضعف المشروع الرئيسية. وبناء على توصيات استعراض منتصف الفترة، تعهد المشروع بإطلاق عملية مهيكلة لتنظيم وتسويق المنتجات بهدف إيجاد علاقات تجارية مستدامة. وستنطوي هذه العملية على تحديد البائعين ومنظمات المنتجين كي يشكلوا جمعية لهذا المنتج ويضعوا نظاماً لمعلومات الأسعار ويجروا المفاوضات التجارية إلى آخره.

8- كذلك فقد شهدت أنشطة بناء القدرات مستوى متدنياً من الإنجاز. وهنالك حالياً استراتيجية قيد الإعداد لتحديد وتوجيه ما يلي بصورة أفضل: (1) رفع الإحساس بالمشروع بين صفوف المجموعات المستهدفة؛ (2) هيكلة وتدريب المنظمات المجتمعية؛ (3) الترويج لمشغلي السوق والأعمال الصغيرة؛ (4) إنشاء مركز دعم ريفي.

ثالثا – مبررات التمويل التكميلي

9- عام 2009، أكدت الحكومة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية البلاد من خلال خطة استراتيجية جديدة بعنوان "غابون الناشئة" تهدف إلى تحويل غابون إلى بلد ناشئ بحلول عام 2035. وتتوقع الحكومة أن تؤدي الاستراتيجية الزراعية الجديدة إلى زيادة قدرها 45 بالمائة في الإنتاج الزراعي بحلول عام 2015، وإلى رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 بالمائة من مستواها البالغ 3.5 بالمائة عام 2010.

10- استمر انعزال مناطق الإنتاج وصعوبات إضفاء الطابع التجاري على الإنتاج الزراعي في الظهور على قائمة المعوقات الرئيسية التي تواجهها التنمية الزراعية. وهذه المعوقات ناجمة عن الوضعية الرديئة للطرقات التي تربط بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك العالي، وارتفاع تكاليف النقل، والافتقار إلى البنى الأساسية للأسواق (الأسواق والمستودعات، إلى آخره). وفي المقابل، تواجه تنمية الموارد الزراعية الحالية وتحسين الإنتاجية معوقات بسبب المصاعب الناجمة عن عدم كفاية البنى الأساسية للتوسيع وإضفاء الطابع التجاري وخسائر ما بعد الحصاد. وأدى هذا الوضع إلى ارتفاع التكاليف وجعل القطاع أقل جذباً لصغار المزارعين والتجار والمستثمرين على نطاق أوسع.

11- أظهر استعراض منتصف الفترة أن نتائج المشروع مازالت متأثرة بعدم كفاية البنى الأساسية لإضفاء الطابع التجاري في منطقة التدخل. علاوة على ذلك، فقد أكدت التقديرات التي أجريت بالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي على الحاجة إلى الاستثمار في البنى الأساسية الريفية بهدف: (1) الوصول إلى استخدام أفضل لدعم المشروع لتنمية سلاسل القيم المستهدفة، (2) المساهمة في زيادة الدخل الأسري من خلال الوصول إلى البنى الأساسية للأسواق.

12- وعلى هذا الأساس، دعم المشروع الدراسات التقنية خلال تصميم مشروع لإعادة إعمار البنى الأساسية الريفية الذي اقترحته الحكومة على مصرف التنمية الأفريقي لتمويله. وسوف يخلق هذا المشروع وصولاً

دائماً إلى مناطق الإنتاج ويسهم في تقليص خسائر ما بعد الحصاد وتنمية المنتجات الزراعية، إلا أنه لا يستهدف إلا الطرقات الرئيسية التي تربط المقاطعات والأسواق الموجودة في المناطق شبه الحضرية.

13- ونتيجة لذلك، يتم السعي للحصول على هذا التمويل التكميلي لرفد هذه المبادرة الجارية على المستوى المجتمعي من خلال إنشاء مراكز تجميع في مناطق الإنتاج المرتفع، وإعادة إعمار الطرق الثانوية لتيسير النقل من المزارع إلى الطرق الرئيسية.

رابعا – وصف التدخلات

ألف – مناطق التدخلات والمجموعة المستهدفة

14- سيتم تنفيذ الأنشطة التي يدعمها التمويل التكميلي في المنطقة المستهدفة للمشروع، أي محافظة وليو نتيم. وتقع هذه المحافظة في شمال غابون على الحدود مع الكاميرون وغينيا الاستوائية وتتألف من خمس مقاطعات وهي: وليو، ونتيم، وأوكانا، ونتيم العليا، وكومو العليا.

15- أما المجموعة المستهدفة من هذا التمويل التكميلي فهي نفسها المجموعة المستهدفة من المشروع الأصلي.

باء – هدف المشروع

16- يتواءم التمويل التكميلي مع الهدف المحدد لهذا المشروع في تطوير سلاسل القيم الواعدة لفائدة المجموعات المستهدفة. أما الهدف فيتمثل في تعزيز القدرات التسويقية للمجموعات المستهدفة من خلال تنمية البنى الأساسية المجتمعية لتخزين المنتجات الزراعية ولتيسير نقل المنتجات الزراعية.

جيم – أنشطة المشروع

17- تندرج الأنشطة المخططة للتمويل التكميلي في المكون (1) من مشروع التنمية الزراعية والريفية (أي الترويج لسلاسل القيم الزراعية التي تتمتع بإمكانيات تسويقية)، وبصورة أكثر تحديداً، للمكون الفرعي (3) الذي يتعلق بإضفاء الطابع التجاري والتنافسية.

18- وتتضمن هذه الأنشطة: (1) إنشاء 12 مركزاً تجميعياً؛ (2) إعادة إعمار 104 كيلو مترات من الطرق الثانوية؛ (3) إنشاء آليات مستدامة لإدارة الاستثمارات والإبقاء عليها.

19- وسوف يتم التنفيذ على أربع مراحل وهي: (1) رفع وعي أصحاب المصلحة بالفرص ذات الصلة بالبنى الأساسية الريفية؛ (2) التحديد التشاركي للبنى الأساسية المجتمعية؛ (3) تنفيذ البنى الأساسية المجتمعية؛ (4) دعم المستفيدين لضمان استخدام مستدام للاستثمارات.

خامسا – إدارة أنشطة المشروع ورصدها

20- يدير فريق مشروع التنمية الزراعية والريفية أنشطة المشروع. وهو يتألف من ستة موظفين ومقرهم في وحدة إدارة المشروع و15 منظم مجتمعي ومقرهم في القرى المستهدفة. وقد قامت الحكومة مؤخراً بتعيين فريق لإدارة المشروع بهدف إعادة تنشيط تنفيذ المشروع وأدائه. وستتم إدارة التمويل التكميلي باستخدام نفس قنوات

تدفق الأموال وإجراءات الصندوق. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نتائج المشروع قد تأثرت بالعديد من العوامل التي أدت إلى إبطاء التنفيذ، سيتم طلب تمديد فترة التمويل الحالي بما يتواءم مع فترة تنفيذ التمويل التكميلي الجديد.

21- وعلى الرغم من عدم استعراض القدرات التنفيذية لوحدة إدارة المشروع الجديدة من قبل أية بعثة للإشراف حتى الآن، إلا أن الحكومة على ثقة من أن الفريق الجديد في موقع يسمح له بتحقيق الأنشطة المخطط لها ضمن الإطار الزمني الممدد. وقد وفر الصندوق بالفعل تدريباً مخصوصاً على الإدارة المالية ودعم التنفيذ لموظفي وحدة إدارة المشروع الجديدة، وبخاصة في المظاهر التي أثارت تحفظات المراجعين في السنوات السابقة وكان لها تأثير سلبي على تنفيذ المشروع وأدائه.

22- سيتم تعيين خبير في الهندسة الريفية للإشراف على تنفيذ أنشطة البنى الأساسية المجتمعية.

23- وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، فقد تم تعديل الإطار المنطقي للمشروع لإدماج مؤشرات ذات صلة بالبنى الأساسية قابلة للقياس.

سادسا – المخاطر وتدابير التخفيف من آثارها

24- تشتمل المخاطر الرئيسية على:

(1) ضعف قدرات هياكل التنفيذ، وبالتالي هناك حاجة إلى تعبئة المساعدة التقنية وتقديم تدريب وإجراء إشراف عن قرب من قبل المكتب القطري وشعبة المراقب والخدمات المالية وفريق إدارة البرنامج القطري؛

(2) ضعف منظمات المجتمعات الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير مستدامة، وبالتالي من الأهمية بمكان التركيز على إنشاء منظمات تدار بشكل جيد وإجراء رصد سليم ومنتظم للأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات؛

(3) قيود التمويل والمالية التي يمكن أن تؤجل أو حتى تعوق ديناميات التشغيل، وبالتالي من المهم تعبئة أموال الجهات النظيرة في الوقت المناسب فضلاً عن دعم وحدة إدارة المشروع لإعداد خطط دورية للمالية وتقارير مالية لتجنب أي عجز في التدفقات النقدية؛

(4) التأخيرات في تسليم البنى التحتية التي يمكن أن تؤدي إلى تثبيط المنتجين وأصحاب المصلحة الآخرين في سلاسل القيمة، وبالتالي من المهم استمرار رصد الأداء التعاقدي للموردين.

سابعا – تكاليف المشروع

25- تصل تكلفة المشروع الإجمالية المعدلة إلى 15.2 مليون دولار أمريكي على مدى عشر سنوات. وأما مصادر التمويل فهي: (1) الصندوق بقرض أصلي قدره 3.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل حوالي 5.73 مليون دولار أمريكي (38 بالمائة)، وقرض تكميلي بما يعادل 5.4 مليون دولار أمريكي (36 بالمائة) ومنحة بما يعادل حوالي 0.27 مليون دولار أمريكي (2 بالمائة)؛ (2) الحكومة، بمساهمة قدرها

3.19 مليون دولار (21 بالمائة)؛ (3) المستفيدون، بمساهمة قدرها 0.40 مليون دولار أمريكي (2 بالمائة)؛ (4) صندوق الأوبك للتنمية الدولية، بما يعادل 0.2 مليون دولار أمريكي (1 بالمائة).

26- وسيقدم قرض الصندوق التكميلي للجمهورية الغابونية بشروط عادية. وسيتم عكس أية تغييرات في المبالغ المخصصة في فئات الإنفاق الأصلية لقرض ومنحة الصندوق في الملحق الثاني من اتفاقية التمويل المعدلة. وسوف يتم تخصيص التمويل التكميلي بما يتماشى مع هيكلية فئات الإنفاق في القرض الحالي وبخاصة الفئات التالية: (1) الأعمال المدنية (63 بالمائة)؛ (2) المعدات والمركبات (2 بالمائة)؛ (3) المساعدة التقنية والتدريب والمعلومات (18 بالمائة)؛ (4) الدراسات (6 بالمائة)؛ (5) المرتبات والعلاوات (3 بالمائة)؛ (6) التكاليف التشغيلية (8 بالمائة).

ثامنا – التعديلات المقترحة على اتفاقية التمويل

27- عند موافقة المجلس التنفيذي على هذا المقترح، سيتم تعديل اتفاقية التمويل الخاصة بمشروع التنمية الزراعية والريفية ليعكس الأنشطة المقترحة والتمويل التكميلي في ميزانية المشروع. ويكمل التمويل التكميلي خطة التمويل المتفق عليها مبدئياً عند التصميم.

28- والجمهورية الغابونية مخولة بموجب القوانين السارية فيها للحصول على تمويل من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، الذي يعمل من خلال الصندوق بصفته وصياً على حساب الأمانة.

29- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

تاسعا – التوصيات

30- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، الذي يعمل من خلال الصندوق بصفته وصياً على حساب الأمانة، إلى الجمهورية الغابونية قرضاً بشروط عادية قيمته أربعة ملايين ومائتي وخمسين ألف يورو (000 250 4 يورو)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية